19
تموز - 2022

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لادارة الصراع وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- السعي لدفع العراق نحو تطبيع العلاقات مع اسرائيل اتى بنتائج عكسية
- العراق يهاجم إسرائيل، ما الذي ينبغي أن يحدث بعد ذلك؟
- كيف يهدد قانون تجريم التطبيع علاقات العراق مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة
- لا تزال في حرب: الولايات المتحدة في العراق

مركز غداً لإدارة الصراع

- مركز صنع قرار غير ربحي وغير حكومي.
- يعنى بتطوير عملية صناعة القرار في العراق من خلال تطوير الافراد والاساليب والادوات
- يهدف الى رصد كل ما يتعلق بالشأن العراقي في مراكز التفكير العالمية ومراكز صناعة القرار وتقديم البدائل بشأنها.
- يتعامل مع القضايا من باب مصلحة العراق القومية العليا ويقترح تنسيقاً للمصالح مع البلدان الاخرى بما لا يضر بمصلحة العراق.
- يسعى من خلال دبلوماسية موازية الى خلق بيئة تعاون اقليمية لادارة الصراع.
- يساعد الفواعل الداخلية على خلق بيئة حوار مستدامة

غد
Tomorrow لإدارة الصراع

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مركز غداً لإدارة الصراع
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

فريق التحرير | IRAQCOPY Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري

د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

د. محمد عبدالله الشمري
د. باقر جواد كاظم
د. ايناس عبدالسادة

+9647905400123 ghadncenter@gmail. com

السعي لدفع العراق نحو تطبيع العلاقات مع اسرائيل اتى بنتائج عكسية

الكاتب:

ثانيسيس كامباني

زميل اقدم ومدير في برنامج السياسية الدولية في مؤسسة القرن بنيويورك.
يعمل في كلية الشؤون الدولية في جامعة كولومبيا.

المصدر:

World Politics Review

https: //www. worldpoliticsreview. com/trend-lines/30575/normalization-of-israel-iraq-relations-is-not-in-the-cards#

التاريخ:

31 ايار 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري

ملخص تنفيذي

ان فكرة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل هي فكرة غير محبذه من قبل غالبية الشعب العراقي, بالرغم من احتفاظ البعض من القادة السياسيين والاحزاب بارتباطات سرية مع اسرائيل تتراوح بين العلاقات التجارية مع الشركات الاسرائيلية الى الشراكات الاستخبارية الدولية. ان العراق بلد ديمقراطي تعددي, اسميا على اقل تقدير, على العكس من دول الخليج العربي التي وقعت على الاتفاقيات الابراهيمية. فلا وجود لحاكم وراثي او دكتاتور عسكري يمكن ان يفرض السياسات حتى في القضايا الجوهرية مثل الامن الوطني. ان التضامن مع فلسطين والقومية العربية ازدهر تاريخيا في العراق بين مختلف المكونات المجتمعية للبلاد بكافة اشكالها الاثنية والطائفية. لكن وحتى انعقاد مؤتمر اربيل, لم تكن اسرائيل يوما ما موضوعا مدرجا على جدول الاعمال الوطني. وتظهر خطوة البرلمان العراقي هذه كيف ان السياسات التي لا تحظى بالشعبية بين الناس لا يمكن فرضها في الانظمة الديمقراطية, على الاقل ليس بنفس الدرجة المتاحة في الانظمة الملكية والدكتاتوريات العسكرية. ومن الناحية التطبيقية, فانه من غير الواضح الى اي درجة سيسهم هذا القانون في التغيير. حيث يحتوي القانون على ثغرات عديدة تتيح على سبيل المثال الاتصالات بين الاسرائيليين والعراقيين التي يتم تخويلها مسبقا من قبل الحكومة العراقية. كما انه يحتوي على الكثير من الجعجعة الخطابية, مثل احتمال تطبيق حكم الاعدام, من دون الايضاح الكافي ما هو نوع الاتصال مع الاسرائيليين الذي يخضع للرقابة والعقوبة.

بالامكان تذكر المؤتمر الدعائي الذي عقد في شهر ايلول من سنة 2021 عندما تجمع مجموعة من العراقيين في مدينة اربيل من اجل الترويج لتطبيع العلاقات مع اسرائيل. ولم يمض وقت طويل بعد انتهاء المؤتمر الا وقد اسرع معظم المشاركين فيه بادانته والتبرء منه. فقد ادعى الكثير من الحاضرين بانهم تعرضوا للتضليل والخداع حول غرض التجمع, حيث تم الزعم بانه معقود لغرض مناقشة المصالحة في العراق وليس اسرائيل. بعض المشاركين تعرضوا للتهديد بالملاحقة القانونية وفقا لقانون العقوبات العراقي لسنة 1969 الخاص بمنع تطبيع العلاقات مع اسرائيل, وبالرغم من ذلك لم يتم ادانة اي منهم بصورة رسمية. وبعد انعقاد المؤتمر بفترة قصيرة, قام الكاتب بتحذير وكالات الانباء بان هذا المؤتمر لم يكن الا حيلة لصرف الانظار عن الازمات الاكثر الحاحا وقد يقوي من عضد المشتددين في العراق وفي الشرق الاوسط, وحتى في واشنطن.

ويبدو ان منظمي المؤتمر اعتقدوا بانه يمكن ان يدفع بالتغيير في السياسة الخارجية للعراق, بل وحتى يعجل في الحاق العراق بالاتفاقيات الابراهيمية. وفي الحقيقة, ان ما قاموا به حقق تماما ما هو عكس ذلك: فقد قاموا بدفع مسألة العلاقات مع اسرائيل الى اعلى المراتب في الاجندة السياسية, عن طريق خلق حالة من الغضب وردة الفعل بين العراقيين والطبقة السياسية.

ففي الاسبوع الماضي, قام البرلمان العراقي بتمرير قانون جديد يجرم التطبيع بصيغة اكثر حدة واكثر تخصيصا من قانون سنة 1969, والذي يمنع العراقيين وباي صفة من الدعوة للاعتراف باسرائيل, لكنه لم يتم تطبيقه الا في فترات متقطعة.

في حين يذهب القانون الجديد الى مدى ابعد, حيث يمنع اتصال اي مواطن عراقي مع الاسرائيليين. واذا ما تم تطبيق هذا القانون بشكل كلي, **فان القانون الجديد لن يمنع اي اتصال مع المسؤولين الاسرائيلين فحسب, انما يمنع المواطنين العراقيين من التواصل مباشرة مع الاسرائيليين على وسائل التواصل الاجتماعي, بالاضافة الى منع شراء الخدمات والسلع من الشركات الاسرائيلية**. وفي بعض الحالات, قد يواجه العراقيون الذين تتم ادانتهم بانتهاك القانون الجديد بعقوبة الاعدام.

ان فكرة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل هي فكرة غير محبذه من قبل غالبية الشعب العراقي, بالرغم من احتفاظ البعض من القادة السياسيين والاحزاب بارتباطات سرية مع اسرائيل تتراوح بين العلاقات التجارية مع الشركات الاسرائيلية الى الشراكات الاستخبارية الدولية.

ولربما اساء منظمو اجتماع اربيل تقدير اهمية الحفاظ على سرية الانفتاح في مراحله الاولى. فقد اسست بلدان الخليج شبكة واسعة من العلاقات التجارية مع اسرائيل خلال العقود القليلة الماضية, موسعة علاقاتها الثنائية تدريجيا لتشمل الشراكات الدفاعية والامنية, ولتأخذ في بعض الحالات شكل التطبيع الكامل.

لكن العراق حالة تختلف تماما عن الحال في دول الخليج. اولا وبالدرجة الاساس, **ان العراق بلد ديمقراطي تعددي, اسميا على اقل تقدير, على العكس من دول الخليج العربي التي وقعت على الاتفاقيات الابراهيمية. فلا وجود لحاكم وراثي او دكتاتور عسكري يمكن ان يفرض السياسات حتى في القضايا الجوهرية مثل الامن الوطني.**

ان التضامن مع فلسطين والقومية العربية ازدهر تاريخيا في العراق بين مختلف المكونات المجتمعية للبلاد بكافة اشكالها الاثنية والطائفية. لكن وحتى انعقاد مؤتمر اربيل, لم تكن اسرائيل يوما ما موضوعا مدرجا على جدول الاعمال الوطني. وتلوم بعض الفصائل الميليشاوية التي ترتبط بعلاقات مقربة مع ايران والتي لاتمتلك الكثير من الاتباع المؤامرات الاسرائيلية كسبب وراء الاحداث في العراق, عاكسةً الدعاية الايرانية المعادية لاسرائيل. وبعض الحركات الاكثر شعبية, مثل التيار الصدري, تشير باصابع الاتهام تحو اسرائيل بالاضافة الى الولايات المتحدة وغيرها من القوى الاجنبية, للوقوف وراء بعض الاحداث في العراق والمنطقة بشكل اوسع. ولكن بالمجمل, لم تكن اسرائيل محط تركيز خطاب هذا التيار, وبدرجة اقل محورا لنشاطاتها.

لكن, اذا لم تكن اسرائيل محط اهتمام اغلب العراقيين, فان عمق موقف الرأي العام المعادي لتطبيع العلاقات مع اسرائيل ادى الى خلق رد فعل عنيف تجاه مؤتمر اربيل. والذي ادى بدوره الى تحفيز حدوث

اجماع برلماني حول قانون تجريم التطبيع, حتى بين البرلمانيين الذي كان لديهم بعض الاعتراضات حوله. وصاغ السيد مقتدى الصدر القانون الذي تم تمريره في السابع والعشرين من شهر ايار, وصوت عليه الاعضاء الكرد والسنة الذي يميل بعضهم سرا الى ابقاء الامر بعيدا عن التداول بل وحتى يؤيد بعضهم توسيع الروابط التجارية والاستخباراتية مع اسرائيل.

وتظهر خطوة البرلمان العراقي هذه كيف ان السياسات التي لا تحظى بالشعبية بين الناس لا يمكن فرضها في الانظمة الديمقراطية, على الاقل ليس بنفس الدرجة المتاحة في الانظمة الملكية والدكتاتوريات العسكرية. ويتضمن الموقعون على الاتفاقات الابراهيمية مجموعة من الدول الشمولية التي لديها مصالح امنية مشتركة مع اسرائيل, ولا تأخذ بعين الاعتبار معاناة الفلسطينيين ودولة فلسطين كواحدة من الاعتبارات السياسية الملحة. **ولن يذهب التطبيع الى مديات ابعد, بكل حال من الاحوال, مال يتغير الرأي العام في الشرق الاوسط- ومن غير المرجح ان يحدث تغير كبير في الرأي العام لصالح اسرائيل مادامت احتلالها لغزة والضفة الغربية مستمرا والفلسطينيون مستمرون بالعيش كمواطنين من الدرجة الثانية.**

ومن الناحية التطبيقية, فانه من غير الواضح الى اي درجة سيسهم هذا القانون في التغيير. حيث يحتوي القانون على ثغرات عديدة تتيح على سبيل المثال الاتصالات بين الاسرائيليين والعراقيين التي يتم تخويلها مسبقا من قبل الحكومة العراقية. كما انه يحتوي على الكثير من الجعجعة الخطابية, مثل احتمال تطبيق حكم الاعـدام, من دون الايضاح الكافي ما هو نوع الاتصال مع الاسرائيليين الذي يخضع للرقابة والعقوبة. مثلا, هناك تواجد تجاري اسرائيلي رسمي وتجاري في المناطق الكردية راسخ وان كان سريا, الامر الذي يضع موضع السؤال فيما اذا كانت سلطات فرض القانون في بغداد ستحاول محاسبة الكرد المرتبطين بهذه المصالح.

وفي اغلب الاحتمالات فان القانون لن يتم استخدامه بالضد من الشخصيات القوية المقربة من الطبقة الحاكمة في العراق, لكن سيتم استخدامه كعصا سياسية ولربما كـاداة لخنق النقاد, والمعارضين,

ولربما حتى رجال الاعمال. ومن الممكن ان تستخدم الفصائل السياسية هذا القانون لتشويه سمعة خصومها من خلال اتهامهم بالتروي للتطبيع او اقامة علاقات سرية مع اسرائيل. فالسياسيون النخبويون هم يتهمون بالفعل شخصيات المجتمع المدني والناشطين بالعمالة لجهات اجنبية: ومن غير المستبعد رؤية نفس هذه الفصائل السياسية مطاردة ناقديها عن طريق اتهامهم بالسعي الى او امتلاك علاقات مع اسرائيل. **ولم يكن رد فعل الولايات المتحدة للقانون مثمرا ايضا: في الوقت الذي ابدت فيه الولايات المتحدة مخاوفها من ان يهدد القانون حرية التعبير, فانها قامت بمساواة نقد اسرائيل بمعاداة السامية.**

اما العراقيون فلديهم اسباب اخرى للقلق. فمن المرجح ان تكون هناك بعض ردود الافعال الدولية بالضد من القانون الجديد. حيث يمكن ان يعقد القانون الجديد او يعرقل الاستثمارات الاجنبية والعلاقات التجارية التي تعود بالنفع على العراق. ومن شبه المؤكد ان هذا القانون سيقوي من عضد الفصائل الميليشياوية المتشددة في العراق. ولربما وهو الامر الاكثر خطورة, سيمنح هذا القانون وسيلة اضافية لمطاردة المعارضين وغيرهم من المنتقدين للحكومة.

التوصيات والملاحظات:

- على السلطة التنفيذية في البلاد الـرد على الانتقادات الدولية الموجهة نحو قانون تجريم التطبيع بان بان القانون تم تشريعه والتصويت من قبل جهة منتخبة ديمقراطيا ومفوضة من الشعب.
- على السلطات العراقية تنويه الرأي العالمي بان المواقف السياسية والقوانين المناهضة لاسرائيل لاتنبع من معاداة السامية ولا تعني باي شكل من الاشكال انها موجهة بالضد من ابناء الديانة اليهودية الموسوية في العالم باي شكل من الاشكال.
- ضـرورة اصـدار ملاحق وتعليمات لقانون تجريم التطبيع توضح بالتفصيل حدوده و اليات تطبيقه, بالاضافة الى بيان الغاية التشريعية ودوافـع سن القانون المتمثلة بايقاف معاناة الشعب الفلسطيني وايجاد حلول عادلة ونهائية لقضيته.

العراق يهاجم إسرائيل، ما الذي ينبغي أن يحدث بعد ذلك؟

الكاتب:

حسين عبد الحسين

باحث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، وهو مركز أبحاث غير حزبي مقره العاصمة واشنطن يركز على الأمن القومي والسياسة الخارجية.

المصدر:

https: //www. algemeiner. com/02/06/2022/iraq-attacks-israel-what-should-be-next/

التاريخ:

2 حزيران 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

ربما اعتقد النواب العراقيون الشعبويون أنهم يستطيعون الإفلات من سن أقسى قانون مناهض للتطبيع في العالم. لكن مثل هذه القوانين لن تضر بإسرائيل، التي لها علاقات محدودة بالعراق او قد لاتوجد بالمرة. سيعرّض القانون حياة العراقيين والأمريكيين وممتلكاتهم إلى الخطر. لحماية هؤلاء الأمريكيين، على واشنطن اقناع الدولة العراقية أنها لن تتهاون مع قانون يضر بمصالحها الوطنية ومصالح أحد حلفائها. وفي حال تشبث المسؤولون العراقيون بمواقفهم قد ترغب واشنطن في النظر بفرض عقوبات على المسؤولين العراقيين الذين شرعوا القانون، إلى جانب اولئك الذين يخططون لتطبيقه. ان الاقتصاد العراقي في حالة من الفوضى ويعتمد بنحو كبير على صادرات النفط. آخر شيء يحتاجه العراقيون هو ترك الشعبوية تدفهم خارج الشبكة الاقتصادية العالمية. ويعرف العراقيون جيداً منذ أيام صدام حسين حجم البؤس الذي تجلبه العقوبات.

وافق العراق في 26 آيار / مايو على قانون استبدادي غير مدروس، ستؤذي تداعياته العراقيين في الشتات وفي الداخل والاقتصاد العراقي. إذ يجرم القانون العلاقات غير الموجودة مع إسرائيل، لكنه أيضاً يجرم الماسونية، الأمر الذي يعكس جهل المشرعين وتركيزهم على سياسة ليست ذي صلة عوضاً عن التركيز المشاكل الحقيقية التي يواجهها العراق.

ويحظر القانون على العراقيين والأجانب المقيمين في العراق، تبعاً لعقوبة الإعدام والسجن المؤبد، تطبيع أي علاقات مع الصهيوني او الاتصال به. كما أنه يحظر الترويج لأية أفكار أو مبادئ أو أيديولوجيات أو سلوكيات صهيونية أو إسرائيلية بأية وسيلة بما في ذلك عبر التواصل الاجتماعي». ان التحكم بالأفكار لهو إجراء قمعي تتبعه دولة شمولية واستبدادية وليس بلد مثل العراق يجري انتخابات حرة ونزيهة كل أربع سنوات. وعندما تتحكم البرلمانات، مثل مجلس النواب العراقي، بالأفكار، فهي تنتهك الحريات وتمارس استبداد الأغلبية.

ان القانون العراقي الجديد، الذي دخل حيّز التنفيذ في 10 حزيران / يونيو له ولاية قضائية عالمية. فالأمريكيون العراقيون، على سبيل المثال، سيخاطرون بحياتهم إذا ما تحدثوا مع زملائهم الأمريكيين الذين قد يكونون مواطنين إسرائيليين. وقد يواجه عشرات الآلاف من المغتربين العراقيين في الإمارات العربية المتحدة مخاطر مماثلة إذا ما أمرهم أرباب العمل بالتعامل مع الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن يواجه الأمريكيون الذين يعيشون في العراق الإعدام او السجن إذا ما تواصلوا مع الاسرائيليين، ولكن من المحتمل أن يرحلوا أو تصادر أموالهم.

كما ان الشركات الأمريكية في العراق لن تُستثنى من ذلك. فعلى سبيل المثال، تمتلك شركة الطاقة العملاقة إكسون شركتين تابعتين لها: اكسون موبيل العراق واكسون موبيل اقليم كوردستان العراق. وإذا قدمت شركة إكسون عطاءات لأي عمل تجاري في إسرائيل، فسوف تخاطر بإنهاء الأعمال وفقدان الأصول في العراق. ومن ثم فان القانون العراقي الجديد سيفرض هجرة جماعية للاستثمارات البشرية ورأس المال البشري. من الواضح ان **أعضاء البرلمان العراقيين لم يفكروا في التداعيات التي يرتبها القانون، وعلى الارجح قاموا بصياغته والموافقة**

عليه على عجالة، ربما لأسباب سياسية. ولو قام النواب العراقيين بواجبهم، لتعلموا على الاقل الفرق بين الصهيونية والماسونية.

لماذا الماسونية؟ لان هذا منتهى معرفة معظم أعضاء البرلمان العراقيين بمعظم القضايا خارج العراق. قال قيس الخزعلي، رجل الدين الذي فازت مليشياته الموالية لإيران بثلاثة مقاعد من أصل 329 مقعداً في البرلمان في تشرين الثاني / أكتوبر، ذات مرة أن هدف إسرائيل هو احتلال العراق ويوضحه علم هذا الكيان باالخطين الأزرقين تبعاً للنبوءة التوراتية – من الفرات إلى النيل بلدكم يابني إسرائيل.

يروج النقاد العراقيون لمعادات السامية المماثلة، وكتبوا أن هدف الصهيونية هو نشر الرذيلة والمثلية الجنسية في أنحاء الشرق الأوسط كافة، وأن شبكة الدعارة العالمية مقرها في تل أبيب.

عندما تحل الأوهام محل الواقع، تغدو القوانين عبثية. إذ لم تكن هناك علاقة دبلوماسية بين العراق وإسرائيل البتة، ومع ذلك فقد وجد العراقيون ان هناك حاجة ملحة بإصدار قانون يجرم تلك العلاقات غير الموجودة.

ويغدو القانون أكثر عبثية عند الاخـذ بالحسبان انـه منذ إجـراء الانتخابات في تشرين الأول / أكتوبر، فشل البرلمان العراقي في انتخاب رئيس وتعيين رئيس وزراء جديد. في حين أن الدولة تدار من قبل سلطة تنفيذية مؤقتة، والعراق على وشك أن يصبح دولة فاشلة، فيما يرى البرلمانيون العراقيون ان انتقاد إسرائيل يمثل أولوية على حساب جميع القضايا الملحة الأخرى. وعبر التصويت على القانون المناهض لإسرائيل، انتهك البرلمان العراقي التفويض الدستوري الذي يقصر دوره في هذه المدة على انتخاب كبار المسؤولين الثلاث- رئيس مجلس النواب ورئيس الدولة، ورئيس الوزراء. وحتى ينتخب هؤلاء المسؤولين لايمكن للبرلمان تشريع القوانين، لكن مع ذلك أنه فعل.

ان استعمال اسرائيل كبعبع هو تكتيك معروف في العديد من الدول العربية. وتستغل هذه المرة الكتلة الأكبر في البرلمان العراقي، بأمر من رجل الدين الشيعي المثير للجدل مقتدى الصدر، إسرائيل بوصفها بديلاً عن الولايات المتحدة.

وبعد انتخابات تشرين الأول/ اكتوبر شكل الصدر ائتلافا بأغلبية 200

عضو، ووعد بنزع سلاح المليشيات العراقية الموالية لإيران وحلها. وردت المليشيات باتهام الصدر بالقيام بما تطالب به الولايات المتحدة. ولإظهار عداءه للغرب عبر الصدر عن غضبه على إسرائيل. وقدمت كتلته وهي الأكبر في البرلمان الذي يضم 73 مقعداً، القانون الذي تم التصويت عليه بالإجماع. حتى الحزب الديمقراطي الكوردستاني، رابع أكبر حزب في البرلمان والمعروف بموقفه الودي حيال الولايات المتحدة وإسرائيل، كان خائفاً من مخالفة الإجماع ومن ثم صوت لصالح القانون. ربما اعتقد النواب العراقيون الشعبويون أنهم يستطيعون الإفلات من سن أقسى قانون مناهض للتطبيع في العالم. لكن مثل هذه القوانين لن تضر بإسرائيل، التي لها علاقات محدودة بالعراق او قد لاتوجد بالمرة. سيعرّض القانون حياة العراقيين والأمريكيين وممتلكاتهم إلى الخطر. **لحماية هؤلاء الأمريكيين، على واشنطن اقناع الدولة العراقية أنها لن تتهاون مع قانون يضر بمصالحها الوطنية ومصالح أحد حلفائها. وفي حال تشبث المسؤولون العراقيون بمواقفهم قد ترغب واشنطن في النظر بفرض عقوبات على المسؤولين العراقيين الذين شرعوا القانون، إلى جانب اولئك الذين يخططون لتطبيقه.** ان الاقتصاد العراقي في حالة من الفوضى ويعتمد بنحو كبير على صادرات النفط. آخر شيء يحتاجه العراقيون هو ترك الشعبوية تدفهم خارج الشبكة الاقتصادية العالمية. ويعرف العراقيون جيداً منذ أيام صدام حسين حجم البؤس الذي تجلبه العقوبات.

التوصيات والملاحظات:

- تشكك المقالة بدستورية قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني كون مهمة البرلمان في هذه المدة تقتصر على انتخابات الرئاسات الثلاث.
- ستكون هناك تبعات قانونية، تبعاً للمقالة، تترتب على الشركات العاملة، مثل اكسون موبيل، في العراق والتي لها تعاملات مع الكيان الصهيوني.
- لابد من صدور تعليمات توضح الطريقة الصحيحة لتنفيذه على وفق الغاية الأساسية من القانون والتي يمكن أيضاً أن تفسر بعض نقاط الغموض التي اعترت القانون وأن لاتجعله عرضة للاجتهادات او التفسيرات التي من شأنها أن تتسبب بتداعيات اقتصادية او سياسية على العراق.
- معالجة اشكالية الشركات الكبرى، تبعاً للتفسير الذي ذهبت اليه هذه المقالة، في المجالات كافة التي تتعامل مع الكيان الصهيوني والتي ترتبط بعقود واستثمارات داخل العراق.

كيف يهدد قانون تجريم التطبيع علاقات العراق مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

المصدر:

صحيفة الاستقلال

https: //www. alestiklal. net/en/view/13784/criminalizing-the-normalization-law-how-does-it-threaten-iraqs-relationship-with-america-and-britain

التاريخ:

6 حزيران 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

القانون اغضب الدول الغربية, والتي فتحت الباب على مصراعيه للتشكيك بمستقبل العلاقات بين بغداد وبين الغرب, خاصة مع الولايات المتحدة والمملكة وبريطانيا, اللذان ابديا مواقفا متشددة حيال هذه الخطوة, والتي يرى البعض فيها انها موجهة الى الداخل. ذكر الناطق باسم الخارجية الامريكية نيد برايس في تصريح له «ان الولايات المتحدة منزعجة جدا من تمرير البرلمان العراقي لقانون تجريم تطبيع العلاقات مع اسرائيل. » مضيفاً «هذا القانون يهدد حرية التعبير ويخلق بيئة خصبة لمعاداة السامية, ويقف بالضد تماما من التقدم الذي وصل اليه جيران العراق في مجال مد الجسور مع اسرائيل, وتطبيع العلاقات معها, وخلق فرص جديدة للشعوب في المنطقة. » انتقد الناطق باسم الشؤون الخارجية في مجل العموم البريطاني, ديفيد لامي, خلال مؤتمر صحفي في اليوم نفسه البرلمان العراقي على هذا القانون واصفا اياه بالقانون المروع وداعيا حكومة بلاده لردع العراق. حيث ذكر لامي «ان تمرير البرلمان العراقي لقانون يجرم وحتى يهدد بالموت اؤلئك الذين يمتلكون علاقات مع اسرائيل هو امر مقلق للغاية. الى ان «علاقات العراق الخارجية ستتاثر ليس مع الدول الغربية وحسب بل ايضا مع الدول العربية التي اعلنت تطبيع علاقاتها مع اسرائيل, بالرغم من ان القانون الجديد لم يشر الى ذلك, وهو امر مفاجئ واحد المخاطر التي اشار الى اليها الكثير من السياسيين. »

في الوقت الذي تسارع فيه عدة دول عربية لتطبيع علاقاتها مع الكيان الاسرائيلي, صوت مجلس النواب العراقي في يوم 26 ايار 2022 لصالح مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني, والذي تم تقديمه من قبل الكتلة الصدرية وحلفائها.

لكن هذا **القانون اغضب الدول الغربية, والتي فتحت الباب على مصراعيه للتشكيك بمستقبل العلاقات بين بغداد وبين الغرب, خاصة مع الولايات المتحدة والمملكة وبريطانيا, اللذان ابديا مواقفا متشددة حيال هذه الخطوة, والتي يرى البعض فيها انها موجهة الى الداخل.**

فتحالف الاطار التنسيقي الشيعي الذي يتضمن جميع التشكيلات السياسية والعسكرية الموالية لايران, اتهم التحالف الثلاثي (انقاذ وطن) بكونه مدعوم من محور التطبيع مع اسرائيل, الامر الذي ينفيه السيد مقتدى الصدر وحلفاؤه السنة والاكراد.

هذه الاتهامات تأتي في ظل انسداد سياسي يشهده العراق, حيث يصر التحالف الثلاثي على تشكيل حكومة اغلبية تقتصر على الكتل الفائزة في الانتخابات, في حين يطالب الاطار التنسيقي بتشكيل حكومة توافقية تشترك فيها كل القوى السياسية كما جرت عليه العادة.

الغضب الغربي

اقر البرلمان العراق القانون باجماع الحاضرين (من دون ذكر عددهم) والذي نص على عقوبات تصل الى الاعدام لاولئك الذين يروجون لمبادئ الصهيونية, بما في ذلك الماسونية, او اي من المؤسسات التي ترتبط بها, او تقديم المساعدة المالية او المعنوية, او العمل باي شكل من الاشكال لتحقيق اهدافها. »

منذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين في سنة 1948, لم يؤسس العراق اي علاقات مع اسرائيل, وترفض الحكومة وغالبية القوى السياسية التطبيع معها, في حين اعلنت ستة دول عربية من اصل 22 دولة بانشاء علاقات مع الدولة المحتلة, وهي كل من مصر, الاردن, الامارات, البحرين, المغرب, والسودان.

وفي اليوم التالي لتمرير القانون, ذكر الناطق باسم الخارجية الامريكية

نيد برايس في تصريح له **«ان الولايات المتحدة منزعجة جدا من تمرير البرلمان العراقي لقانون تجريم تطبيع العلاقات مع اسرائيل.** » مضيفاً «هذا القانون يهدد حرية التعبير ويخلق بيئة خصبة لمعاداة السامية, **ويقف بالضد تماما من التقدم الذي وصل اليه جيران العراق في مجال مد الجسور مع اسرائيل, وتطبيع العلاقات معها, وخلق فرص جديدة للشعوب في المنطقة. »** ومضى المتحدث باسم الخارجية بالقول «ان الولايات المتحدة ستستمر بدورها كشريك قوي وثابت في دعم اسرائيل, عن طريق دعم توسيع علاقاتها مع جيرانها سعيا لسلام اوسع وازدهار لجميع الاطراف. »

وفي نبرة اكثر حدة من الاولى, انتقد الناطق باسم الشؤون الخارجية في مجل العموم البريطاني, ديفيد لامي, خلال مؤتمر صحفي في اليوم نفسه البرلمان العراقي على هذا القانون واصفا اياه بالقانون المروع وداعيا حكومة بلاده لردع العراق. حيث ذكر لامي «**ان تمرير البرلمان العراقي لقانون يجرم وحتى يهدد بالموت اولئك الذين يمتلكون علاقات مع اسرائيل هو امر مقلق للغاية.** » واضاف الناطق البريطاني: «ينبغي على الحكومة البريطانية وبشكل سريع استخدام ثقلها الدبلوماسي لردع العراق عن هذا القانون المروع. »

الابعاد الداخلية

معلقا على هذا الامر, يوضح الباحث العراقي في الشؤون السياسية لطيف مهداوي بان ابعاد هذا القانون تتعلق بالسياسات الداخلية ذات صلة بالتناقضات والاتهامات. » واضاف المهداوي للاستقلال ان هذه الاتهامات « يقوم بتوجيهها القوى الموالية لايران بالضعد من الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة السني, الساعين الى التطبيع مع اسرائيل, وهذان الحزبان هم حلفاء للتيار الصدري, لذا فقد اقترح الاخير مشروع القانون ومرره في البرلمان. » ويستمر الونداوي بالقول «للقانون تبعات خارجية ايضا, **حيث ان الولايات المتحدة وبريطانيا هما من تبنيا مسار التطبيع بين الدول العربية واسرائيل. وهما من اطاحا بنظام صدام حسين واتوا بالقوى السياسية التي تحكم العراق اليوم, لذا فان هذا الامر هو**

ضربة لهاتين الدولتين. » وبين المهداوي اعتقاده **باحتمال ان تقوم لندن وواشنطن بفرض عقوبات على شخصيات سياسية موالية لايران ووضع قيود اكبر على تحركاتهم وعلى تعاملاتهم المالية, وربما تمتد العقوبات الى الميدان العسكري, حيث قد تقوم واشنطن بتقييد تدفق الاسلحة والمعدات الى العراق.**

واشار الونداوي الى ان «**علاقات العراق الخارجية ستتاثر ليس مع الدول الغربية وحسب بل ايضا مع الدول العربية التي اعلنت تطبيع علاقاتها مع اسرائيل, بالرغم من ان القانون الجديد لم يشر الى ذلك, وهو امر مفاجئ واحد المخاطر التي اشار الى اليها الكثير من السياسيين. »**

بـدوره قال عضو مجلس النواب كمال الدليمي على صفحته على موقع تويتر في يوم 26 ايار «بعد تبرأتهم من تنظيم داعش وافعاله, تم تبرأة الاكراد والسنة من التهمة التي تم الصاقها بهم في وقت قريب, بعد التصويت على هذا القانون. » وتساءل الدليمي, «ما الذي سيحدث بعد قانون حظر التطبيع؟ هل سيتأكد الشركاء السياسيون انه لا يوجد هناك تطبيع مع الكيان الغاصب و سيصار الى الذهاب لحل مشكلة تشكيل الحكومة, ام سيخلق هذا الامر الصراع بينهم؟»

اتفاقيات راسخة

وفي هذا السياق, قال المحلل السياسي العراقي عدنان السراج في تصريح صحفي يوم 28 ايار «ان العلاقات الامريكية العراقية تقترن بالاتفاقية بين الجانبين, ولعل اهم جزء من هذه العلاقة هو اتفاقية الاطار الاستراتيجي. » واضاف السراج «ان الولايات المتحدة لاتزال تعتقد ان العراق واقع تحت تأثيرها, وعليها انت تحصد نتائج احتلالها للعراق, كما انها لا تريد تكرار فشل سياستها في افغانستان وبقية البلدان التي انسحبت منها. » واستبعد السراج «بتأثر الولايات المتحدة بفقرات القانون العراقي وتخوض في حرب البيانات أو في مجالات التطبيق العملي للعراق في هذا الموضوع؛ لأن القانون سيأخذ بعدا عمليا أكثر من الإجراءات التي لا ترتقي إلى مستوى التطبيق بشكل عام».

واشار السراج الى «العراق سبق أن أصدر قرارا بإخراج القوات الأمريكية

عام 2020، وأن الولايات المتحدة أصدرت بيانا أوضحت فيه أن قواتها هم عبارة عن مستشارين وليسوا قتاليين، وبعدها أعلنت خروج قواتها بأعداد محدودة. »»ويستمر السراج بالقول «لذلك فالمناورة والمراوغة للسياسة الأمريكية تجاه العراق واضحة، لكنها لا ترتقي إلى مستوى قطع العلاقات أو التصعيد تحت أي عنوان».

وتابع السراج «بالنسبة للعراقيين، فإن البيان بشكل عام يعتبر على مستوى الحدث العربي شيئا جديدا، لكن على مستوى التطبيق الواقعي يحتاج إلى جهد كبير وإمكانيات كبيرة, وعزا السراج ذلك الى حقيقة «وجود عراقيين فعلا من يفتح علاقاته مع إسرائيل، ويمهد لها الأجواء في مناطق مختلفة من شمال العراق، ومناطق أخرى قامت بزيارات ولقاءات ولديها سياسة حسن نوايا مع إسرائيل».

وأشار السراج إلى أن «أمريكا لديها نفوذ وعلاقات مع قوى سياسية، وأن هذه القوى تعمل ضمن السياسية الأمريكية وبالتأكيد هذه لا يروق لها هذا القانون، لكن الأخير حدد مسارات الحكومة العراقية أكثر من تحديد مسارات القوى السياسية العراق».

التوصيات والملاحظات:

- لم يكن قرار تجريم التطبيع الذي اقره البرلمان العراقي في ايار الماضي مفاجئا للدول الغربية وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة, حيث ان السياسة العراقية حيال القضية الفلسطينية لم تتغير جذريا بتغير النظام السياسي بعد عام 2003.
- ان القوانين العراقية النافذة, حتى قبل تشريع قانون تجريم التطبيع الاخير, تفرض عقوبات صارمة على اقامة اي شكل من اشكال العلاقات السياسية او التجارية او الثقافية مع دولة اسرائيل, ولم تغير الانظمة المتعاقبة هذه القوانين.
- ان صـدور قانون تجريم التطبيع من قبل جهة منتخبة ديمقراطيا وتتمتع بشرعية دستورية يضع حرجا اكبر على الـدول الغربية في حـال تصعيدها من حـدة انتقاداتها للسلطات العراقية, كون معظم اتفاقيات السلام التي تمت برعاية هذه الدول في العقود الاخيرة عقدت مع انظمة شمولية وزعامات دكتاتورية لم تصل الى الحكم بشكل ديمقراطي.

لا تزال في حرب: الولايات المتحدة في العراق

الكاتب:

كرسبن سميث

باحث يركز على قضايا الأمن العراقي وقانون النزاعات المسلحة. لديه كتابات عن قوات الأمن العراقية ووضع الأقليات العرقية في العراق وسوريا.

المصدر:

Just security

https://www.justsecurity.org/81556/still-at-war-the-united-states-in-iraq/

التاريخ:

18 ايار 2022

ترجمة وتحرير:

فيصل الياسري

ملخص تنفيذي

حوالي عشرون عاما مرت منذ احتلال الولايات المتحدة للعراق واسقاطها لنظام صدام حسين. بعد الاحتلال, بقيت القوات الامريكية في العراق لمدة ثمان سنوات قبل انسحابها في سنة 2011, لتعود بعد ذلك في عام 2014 لمحاربة التهديد الارهابي المتمثل بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش). ومهمة محاربة داعش في العراق التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014 تستند على اساس قانوني دولي متين, وتعتمد على الموافقة العراقية ومبدأ الدفاع عن النفس بالاضافة الى دعم مجلس الامن. لكن التخويل الداخلي الامريكي, المبني على تفسيرات مطاطة لتخويلات استخدام القوة العسكرية التي صدرت في عام 2001 و2002, واخرها يعود الى تفويضات الحرب على العراق في سنة 2003, بدا يضعف تدريجيا. في الوقت نفسه, فان الاساس القانوني للفعاليات العسكرية الامريكية الموجهة ضد الجماعات المدعومة من ايران في العراق اصبح محل تشكيك وفقا للقانون المحلي والقانون الدولي. وعلى الرغم من استمرار الضرورات السياسية للابقاء على عدد محدود من القوات العسكرية في العراق, الا انه من الضروري اعادة تقييم الاساس القانوني والاهداف السياسية للعمليات العسكرية الامريكية المستمرة في هذا البلد.

كيف بدأت الحملة العسكرية المضادة لداعش في العراق

في سنة 2011, اعلن الرئيس باراك اوباما سحب القوات العسكرية الامريكية من العراق, موفيا بالعهد الذي اطلقه خلال حملته الانتخابية بانهاء حرب العراق التي بدأتها ادارة بوش في عام 2003. لكن وبعد مرور ثلاث سنوات فقط, عادت القوات الامريكية, استجابة للتقدم السريع والانتهاكات العلنية التي قامت بها داعش. وعلى رأس ائتلاف من الدول الحليفة عرفت بقوة المهام المشتركة- عملية العزم الصلب, وبدعم وثيق من القوات المحلية العراقية (بما في ذلك القوات الكردية), لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا في تحرير مساحات واسعة من الاراضي التي سيطرت عليها داعش, مضعفةً قدرات التنظيم ومانعةً اياه من الاستمرار في ارتكاب الانتهاكات الشنيعة للقانون الدولي الانساني ضد السكان المحليين.

مع حلول سنة 2017, لم تعد داعـش تسيطر على اي اراض في داخل العراق, وقامت قوات الامن العراقية المدعومة من القوات الدولية بتحرير اخر المعاقل القوية للتنظيم في مدينة الموصل (ثاني اكبر مدن العراق والعاصمة الفعلية للتنظيم). ولعب الدعم الامريكي لهذه العمليات دورا حاسما في تحقيق هذا النصر, مساهمة في هزيمة داعش للاراضي التي كانت تسيطر عليها.

ومنذ عام 2017, ابقت الولايات المتحدة على تواجد عسكري محدود في العراقي, غالبا للتدريب, والمشورة والدعم للقوات المحلية التي لا تزال تقوم بعمليات مكافحة الارهاب. وبالرغم من تنظيم داعش لم يعد يسيطر على اي اراضي, لكنه يبدي القدرة المتكررة على الظهور مجددا, والسيطرة المؤقتة على المدن والقرى, وشن هجمت ناجحة على قوات الامن العراقية. وفي غالب الامر, لا تزال السلطات العراقية ترى بوجود حاجة وتدعم بقاء قوات امريكية محدودة في البلاد. لكن بعض اللاعبين المحليين, وتحديدا جماعات الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران, عارضت مرارا بقاء اي وجود امريكي في العراق. ومع انحسار تهديد دعش, تزايدت دعوات الجماعات المحلية المنادية بمغادرة الولايات المتحدة للعراق وبخلاف ذلك سيتم طردها بالقوة.

الانخراط الامريكي الحالي في العراق

ردا على الدعوات العراقية المتزايدة التي تطالبها بالانسحاب, انهت الولايات المتحدة وبشكل رسمي مهمتها القتالية في شهر ديسمبر من العام 2021. وقد اعلن الرئيس جو بايدن قرار انسحاب القوات الامريكية القتالية من العراق في شهر تموز 2021 بعد سلسلة من الحوارات الاستراتيجية بين الادارة الامريكية والحكومة العراقية, برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. **لكنه وفي الوقت الذي قد تكون فيه المهمات القتالية للتحالف انتهت, لايزال هناك حوالي 2500 جندي امريكي في البلاد, يقومون بتقديم التدريب, والمشورة, والدعم لقوات الامن العراقية في عمليات مواجهة داعش.** هذه القوة المتبقية مستمرة للعمل بناء على دعوة الحكومة العراقية (والتي لا تزال داعمة لاستمرار الوجود الامريكي لمنع عودة داعش, وللابقاء على المنفعة السياسية والاقتصادية التي يمثلها الوجود الامريكي.

في مناسبات عديدة خلال السنة الماضية, اشارت القيادة المركزية الامريكية الوسطى بعدم وجود خطط لسحب قواتها غير القتالية في الوقت القريب. وقد لاحظ قائد القيادة المركزية الوسطى الجنرال فرانك ماكينزي قائلاً «**عندما ننظر الى المستقبل, فان اي تعديل لمستوى القوات في العراق سيتم اتخاذه نتيجة للمشاورات مع الحكومة العراقية, وكنا قد انتهينا من حوار استراتيجي قبل عدة اشهر, ونعتقد ان هذا الامر سيستمر.**» لكن الهدف الامريكي سيظل يتعلق بتطوير قدرات قوات الامن العراقية والمغادرة في نهاية المطاف. ووفقا للجنرال مكانزي» في الوقت الحالي, العراقيون هم من يقومون بالقتال. ونحن لازلنا نساعدهم. وبمرور الزمن, نأمل ان يأخذوا على عاتقهم دورا اكبر للقيام بما نقوم به نحن.»

في حين ان الولايات المتحدة نجحت بشكل كبير في تأمين هزيمة داعش على الارض, الا ان التنظيم تمتع بقدرة مستمرة على العودة في عام 2019 وعام 2020. **جهود قوات الامن العراقية, المدعومة بشكل**

وثيق من القوات الدولية, اوقفت عودة التنظيم في نهاية عام 2020 وعام 2021, لكن بعض الحوادث, مثل الهروب من سجن الغويران في سوريا في 20 يناير 2022 , والمذبحة التي تعرض لها احدى عشر جنديا من الجيش العراقي في مدينة ديالي, يجب ان تكون امثلة صارخة على ضرورة عدم التهاون والتمادي بالثقة بالنفس. في الوقت ذاته, عبر الكثير من المراقبين الحكومين وغير الحكومين عن قلقهم من ان الظروف المحلية قد تسهم في زيادة مخاطر عودة داعش او ظهور منظمة اخرى تحل محلها. فمخيم الهول السوري تحديدا مليء بعوائل افراد تنظيم داعش وهم يعيشون باوضاع معيشية مزرية تجعلهم مرشحين مثالين للتجنيد من قبل الارهابيين. وفي الوقت الذي تقوم به القوات العراقية الان تقريبا بجميع مهام جلب الاستقرار ونشاطات مكافحة الارهاب بالضد من تنظيم دعش, لا تزال الاستخبارات, والدعم اللوجستي, والتدريب, والتسليح الامريكي يلعب دورا رئيسا في تمكين القوات المحلية ومنع داعش من اعادة تنظيم صفوفه.

حتى مع انحسار تهديد داعش, فقد استمرت هجمات الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران على القوات الامريكية بوتيرة ثابته. منذ سنة 2019 صعودا, انخرطت ميليشيات شيعية معينة في حملة متواصلة من الهجمات على المواقع الامريكية في العراق (وفي سوريا). وجائت هذه الحملة بعد الانسحاب من الاتفاق النووي الذي امر به الرئيس دونالد ترامب في ايار 2018 وتصاعدت بعد قرار اغتيال قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الايراني الجنرال قاسم سليماني في شهر يناير من عام 2020, مع ابو مهدي المهندس, الزعيم الكبير في الميليشيات المدعومة من ايران وقائد عمليات قوات الحشد الشعبي العراق, وهي جزء من القوات العسكرية العراقية. هذه الميليشيات الشيعية غالبا ما تكون مرتبطة بجماعات تصنفها الولايات المتحدة كمجموعات ارهابية مثل كتائب حزب الله, عصائب اهل الحق, حركة النجباء, وكذلك ينتمي بعضها الى الحشد الشعبي العراقي, وهو جزء رسمي من الجيش العراقي, وضمن سلسلة مراجعه (وان كان عمليا مستقلا عنه وغير مسيطر عليه)- وهو ما يمثل تحديا لقوات الامن العراقية

والقوات الدولية التي تحاول منع هذه الهجمات والحد من النشاطات الغير قانونية. واشتملت هجمات الميليشيات على مئات الضربات من الصواريخ والطائرات المسيرة الانتحارية بالضد من الولايات المتحدة واعضاء التحالف الدولي, متسببة بمقتل ما لا يقل عن خمسة مواطنين امريكيين (بالاضافة الى مواطن بريطاني). وردا على ذلك, شرعت الولايات المتحدة بسلسلة من الهجمات ضد الميليشيات الشيعية في كل من العراق وسوريا, رافعة من مخاطر احتمال انزلاق الولايات المتحدة الى صراع جديد من دون تخويل قانوني.

الاساس القانوني للعمليات الامريكية في العراق

بناءً على ما تقدم, فان التساؤلات حول شرعية استمرار العمليات الامريكية في العراق هو امر يمكن ملاحظته. **في الوقت الذي تحظى فيه العمليات ضد تنظيم داعش باساس قانوني صلد في كل من القانون الدولي والقانون الداخلي العراقي, الا ان هذه الاسس لا تمتد لتشمل الصراع بين الولايات المتحدة وايران وحلفائها**. وبالرغم من وجود اساس قانوني دولي راسخ يتعلق بالحرب على داعش في العراق, فان التبريرات القانونية الداخلية الامريكية ضعيفة في احسن الاحوال, وتعتمد على تفسيرات لتخويلات منحت لاستخدام القوة العسكرية في الاعوام 2001 و 2002 وعلى التخويل الممنوح للرئيس الامريكي وفقا للمادة الثانية من الدستور الامريكي.

العمليات المضادة لداعش

عند مقارنتها بغزو عام 2003, فان العمليات الامريكية المناهضة لداعش في العراق تمتلك اساسا قويا في القانون الدولي. فمنذ مطلع الحملة المضادة لداعش في صيف عام 2014, **كانت موافقة الحكومة العراقية الركن القانوني الاساسي لعمليات الولايات المتحدة والتحالف في العراق.** وكان لدعم مجلس الامن الدولي, وفقا للقرار 2249 لسنة 2015, والذي دعا دول العالم «لاتخاذ كافة السبل اللازمة» لمنع وكبح

الافعال الارهابية المرتكبة من قبل داعش, دورا في وضع قوة المهام المشتركة-عملية العزم الصلب في موضع قوي.

لكن الموافقة لا تكون دائما واضحة كما هو الحال مع الحرب ضد داعش. لذلك فان يجدر بنا وبشكل موجز استعراض ما الذي يجعل الادعاء بوجود موافقة باستخدام القوة داخل اراضي دولة اخرى قانونيا قبل الخوض في غمار العمل العسكري الامريكي في العراق. فللسماح لدولة اخرى بالتدخل, يتوجب على الدولة المستقبلة منح موافقة شرعية (بمعنى, من بين امور اخرى, يجب ان تكون الموافقة غير مدفوعة بالقسر وموضحة بصراحة) وان تكون الجهة المانحة للتخويل تحضى بسلطة شرعية للقيام بذلك (هناك بعض الجدل حول معنى وجود سلطة شرعية, خاصة في سياق الحكومات الضعيفة والحكومات التي تسيطر على الارض ولكنها غير معترف بها). كما ان الموافقة يمكن ان تكون محدودة من حيث الاهداف والوسائل والموقع. **فالدولة التي تستخدم القوة المسلحة على ضوء موافقة دولة اخرى يتوجب عليها ان تعمل ضمن قيود تفرضها الدولة المضيفة; حيث ان الفشل بالقيام بذلك فيه انتهاك للقانون الدولي. وبالمثل, اذا ما ارتأت الدولة المستضيفة ان تسحب موافقتها, فعلى الدولة الاخرى سحب قواتها وبخلافه فانها ترتكب انتهاكا لقانون الحرب.**

في شهر ايلول من عام 2014, عندما استهلت الولايات المتحدة حملتها الشاملة لصد داعش, كانت العمليات البرية والجوية الامريكية تجرى بدعوى من الحكومة العراقية. وقد عمل المسؤولون الامريكيون والعراقييون الذين كانوا يصارعون من اجل ايقاف تقدم تنظيم داعش نحو بغداد لاشهر طويلة بمفاوضات خلف الابواب المغلقة وفي بيانات علنية من اجل وضع اطار رسمي يتم تخويل العمليات العسكرية بموجبه. وفي الخامس والعشرين من شهر حزيران 2014, ارسل هوشيار زيباري (وزير خارجية جمهورية العراق في ذلك الحين) رسالة الى الامانة العامة للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي ذاكرا فيها ما يأتي:

لقد قمنا في وقت سابق بطلب مساعدة المجتمع الدولي. في الوقت الذي نعبر فيه عن الامتنان لما تم القيام به حتى الان, الا ان ذلك ليس

بكاف. وعليه فاننا ندعو الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي للاعتراف بجدية التهديد الذي تتعرض له بلادنا والنظام الدولي باسره... نحن بحاجة الى الدعم من اجل هزيمة داعش ولحماية اراضينا وشعبنا. وعلى وجه الخصوص, ندعو الدول الاعضاء لمساعدتنا عن طريق تقديم التدريب العسكري, والتكنلوجيا المتقدمة, والاسلحة المطلوبة للاستجابة لهذا الوضع, ولمنع الارهابيين من الحصول على موطئ قدم وملاذ امن في البلاد.

لاحقاً, في يوم 20 ايلول 2014, ارسل وزير الخارجية العراقي الجديد ابراهيم الاشيقر(بعد انسحاب هوشيار وبقية الكرد من الحكومة العراقية احتجاجا على سياسات نوري المالكي) رسالة اخرى الى الامم المتحدة. في هذه المرة, ابدى العراق امتنانه للمساعدات العسكرية التي يتلقاها العراق, بما في ذلك المساعدة المقدمة من قبل الولايات المتحدة بناء على طلبات عراقية محددة.» ومضت الرسالة بالقول:

لقد دخل العراق والولايات المتحدة اتفاقية الاطار الاستراتيجي, وهذه الاتفاقية ستساعد على جعل مثل هكذا مساعدة اكثر فاعلية وتمكننا من تحقيق تقدم كبير في حربنا ضد داعش. على الرغم من حاجة العراق الماسة الى مساعدة اصدقاءه في محاربة شر الارهاب, الا انه على اي حال يعلق اهمية كبيرة على الحفاظ على سيادته وقدرته على اتخاذ قراراته بشكل مستقل, وكلاهما يجب ان يصان تحت جميع الظرووف.

واكدت الرسالة لاحقا **بان العراق, «وفقا للقانون الدولي والاتفاقات الثنائية والمتعددة ذات الصلة, وبالاحترام اللازم للسيادة الوطنية والدستور, طلب من الولايات المتحدة قيادة الجهود الدولية لمهاجمة مواضع داعش ومقراتها العسكرية, بعد موافقة العراق.»**

هذه الرسائل, بالاضافة الى البيانات والاتفاقيات, لا يعتريها اي شكل من اشكال الغموض (وليست محلا للخلاف) **وهي تعبير واضح عن الموافقة والتخويل العراقي للولايات المتحدة لاستخدام القوة على ارض العراق بالضد من داعش**. باختصار, فان عمليات الولايات المتحدة داخل العراق قانونية وفقا لقانون الحرب كون السلطة العراقية الشرعية (حكومة العراق التي يمثلها مجلس الوزراء) وبالاعتماد على السلطات

المخولة لها وفقا للقانون العراقي, هي الجهة التي دعت الولايات المتحدة للعمل على الارض العراقية.

ومهما يكن من الامر فقد وضع التخويل والموافقة العراقية موضع الاختبار لاحقا. وعلى الارجح كان في قتل سليماني والمهندس في غارة لطائرة مسيرة امريكية في الثالث من يناير عام 2020 في مقتربات مطار بغداد انتهاكا للشروط المنصوص عليها في التخويل العراقي. فلم يكن المستهدفون مرتبطين بتنظيم داعش, بل ان بعض القتلى (بضمنهم المهندس) كانوا, وفقا للقانون العراقي, اعضاء في القوات المسلحة العراقية بحكم المناصب التي يشغلونها في الحشد الشعبي (تم دمج الحشد ضمن قوات الامن العراقية في سنة 2016). الغارة التي قام بتفويضها الرئيس دونالد ترمب كرد على سلسلة من الهجمات التصعيدية على المصالح الامريكية في العراق من ضمن ذلك السفارة الامريكية في بغداد, تمت ادانتها بشكل من قبل مختلف الوان الطيف السياسي العراقي (بالاضافة الى الادانة الدولية).

وفي الخامس من شهر يناير 2020, وبعد مضي يومين على الغارة, مرر اعضاء البرلمان العراقي قرارا غير ملزما يدعو الحكومة لانهاء تواجد جميع القوات الاجنبية على الاراضي العراقية. التصويت تمت مقاطعته من قبل الكثير من الاعضاء السنة والاكـراد, وحصد في النهاية 168 صوتا من اصوات النواب الحاضرين من اصل 329 صوت وهو العدد الكلي لاعضاء مجلس النواب العراقي (3 اصوات اكثر من عدد النصاب المطلوب). **وعلى العكس من تمرير القانون, فان قـرارات مجلس النواب غير ملزمة للحكومة (وخاصة ان حكومة عادل عبد المهدي في ذلك الوقت كانت من حكومة تصريف اعمال مسلوبة الصلاحيات, وغير قادرة على اتخاذ قرارات مهمة وفقا للدستور). يضاف الى ذلك, في الوقت الذي يمنح فيه الدستور العراقي والقوانين البرلمان سلطة تصديق المعاهدات والاتفاقيات الدولية, الا ان القانون لا يمنح ب البرلمان شكل واضح سلطة الغاء الاتفاقيات. هذه السلطة تمتع بها الحكومة (وحتى هذه اللحظة فان الحكومة العراقية لم تقم بالغاء اتفاقية الاطار الاستراتيجي, ولم تسحب التخويل الممنوح للقوات**

الامريكية الذي يتيح لها البقاء في العراق). وعليه, فان قرار مجلس النواب, وعلى الرغم من اهميته الرمزية, لم تترتب عليه اي اثار مباشرة على القوات الامريكية.

وفي حين ان التفويض العراقي لم يتم سحبه في بداية عام 2020, الا ان الدعوات الداخلية في العراق لسحب او طرد الولايات المتحدة (وخاصة من الجماعات الشيعية) اصبحت شعارا ومطلبا سياسيا مهما. وقد قامت الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران بتصعيد هجماتها الصاروخية والهجمات بالطائرات المسيرة على الافـراد والمعدات والمواقع الامريكية في العراق, مبررة هذه الهجمات بدعوات الانسحاب الامريكي (ومشيرة مرارا الى القرار البرلماني غير الملزم كاشارة الى بقاء الولايات المتحدة في العراق كقوة احتلال غير شرعية). في شهر حزيران من سنة 2020, عقدت حكومة الكاظمي وادارة ترامب اول جولة من الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة, والتي هدفت جزئيا الى معالجة مسألة مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق.

جولات اخرى من الحوار الاستراتيجي تضمنت لقاءا بين الرئيس دونالد ترامب ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في شهر اب 2020, بالاضافة الى اللقاء بين ادارتـي بايدن والكاظمي في نيسان و تموز 2021. ففي شهر نيسان من سنة 2021, اكد الطرفان «ان مهمة القوات الامريكية وقوات التحالف قد تحولت الان الى التركيز على مهام التدريب والمشورة, الامر الذي يتيح بالتالي الى اعادة نشر ما تبقى من القوات القتالية خارج العراق, وفقا لتوقيت سيتم الاتفاق عليه في المحادثات الفنية القادمة.» ولاحقا, وبعد محادثات شهر تموز 2021 في مدينة واشنطن, اعلنت الحكومتان:

... ان العلاقة الامنية (الامريكية – العراقية) ستتحول بشكل كامل الى التدريب, والاستشارة, والمساعدة, ومشاركة المعلومات الاستخبارية, ولن يكون هناك قوات امريكية ذات مهام قتالية اعتبارا من 31 ديسمبر 2021. وتنوي الولايات المتحدة الاستمرار بدعم قوات الامن العراقية, بما في ذلك البيشمركة, لبناء قدراتها للتعامل مع التهديدات المستقبلية.

لذلك, لطالما استمر التخويل الممنوح من قبل الحكومة العراقية, فان مبرر الولايات المتحدة للابقاء على تواجدها العسكري في العراق سيضل مستندا الى ارضية قانونية راسخة وفقا لكل من القانون الدولي والقانون المحلي العراقي. ولكن اذا ما تجاوزت الولايات المتحدة حدود التخويل العراقي (مرة اخرى), لن تكون افعالها غير قانونية وفقا للقانون الدولي وحسب, انما قد تدفع الحكومة العراقية لسحب اي تخويل يسمح باي عمليات امريكية داخل العراق مستقبلا, او قد يتسبب ذلك بالغاء اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين البلدين.

وعلى العكس من السند القانوني الدولي للعمليات الامريكية بالضد من داعش في العراق, فان السند القانوني الداخلي يعتمد على تخويلات قديمة تعود الى عامي 2001 و 2002. ففي اشعاراتها الاولية الى الكونغرس في شهر اب من العام 2014 بخصوص شن غارات داخل العراق وفقا لقرار صلاحيات الحرب, استشهدت ادارة اوباما بصلاحيات الرئيس كقائد عام والمسؤول التنفيذي الاعلى وفقا للمادة الثانية من الدستور الامريكي لاتخاذ مثل هكذا قرارات. لكن اشعارت ادارة اوباما الى الكونغرس في شهر ايلول 2014 استشهد الرئيس فيها الى تخويلات سنة 2001 و 2002 كمصدر قانوني داخلي, مدعيا بان اوامر القيام بمهام عسكرية داخل العراق «يتطابق مع سلطات الرئيس الدستورية والقانونية كقائد عام (بما في ذلك صلاحيات تنفيذ المادة 107-40 من القانون العام والمادة 107-40.» وكما أوضح تيس بريدجمان وبريانا روزين في مقالهما حول سوريا, ان توظيف تصريح استخدام القوة العسكرية لعام 2001 كمصدر صلاحيات لاستهداف مجموعة اخرى غير تنظيم القاعدة, او لطالبان, او القوات المتحالفة مع هذه الجماعات ماهو الا مط في حدود هذا التخويل. ويكمن التأويل القانوني حول الارتباط المسبق بين التنظيم الذي سبق داعش وتنظيم القاعدة الذي يعود الى عام 2004- الامر الذي فيه توسعة للتخويل الاولي الذي كان منحه الكونغرس في ذلك الوقت.

في نفس الوقت, ان الاعتماد على التصريح باستخدام القوة الذي يعود الى سنة 2002 هو امر محل تشكيك كبير. والسبب وراء ذلك

ان تصريح عام 2002 تم تشريعه من اجل اعطاء تخويل بشن الحرب على العراق. ويتضمن نص القانون السماح للرئيس «استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة بالطريقة التي يرتأيها ضرورية وملائمة من اجل (1) الدفاع عن الامن القومي للولايات المتحدة ضد التهديد المستمر الذي يمثله العراق, و (2) وضع جميع قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالعراق موضع التنفيذ.» ونظرا لان العمليات الامريكية بالضد من داعـش في سنة 2014 كانت تجري بدعوى صريحة من العراق, ولاستخدام الدفاع الجماعي عن النفس مع العراق كمبرر, يصبح توظيف التخويل الذي صمم في الاصل لاستخدام القوة بالضد من العراق والتهديد المستمر الذي يشكله العراق توسعا تعسفياً في احسن الاحوال. فالتفسير الموسع للبند الثالث (أ) والبند (2) يمكن ان يبرر استخدام تخويل عام 2002 كذريعة لاستخدام القوة لتنفيذ قرارات ملس الامن الدولي مثل القرار المرقم 2249, والذي اشار تحديدا الى العراق في سياق التهديد الذي تشكله الدولة الاسلامية. لكن حتى هذا التفسير لا يستند على ارضية صلبة عند الاخذ بنظر الاعتبار ديباجة تخويل عام 2002, الذي يشير الى سلسلة محددة من قرارات مجلس الامن التي تعود الى تسعينات القرن الماضي والتي هدفت الى تحييد التهديد الذي كان يشكله نظام صدام حسين.

ومن الامـور التي تحسب لادارة اوباما انها كانت واعية للطبيعة الاشكالية النابعة من الاعتماد على التخويلات باستخدام القوة التي تعود الى عام 2002. ففي خطاب حالة الاتحاد في يناير 2015 دعا الرئيس اوباما الكونغرس الامريكي لاصدار تخويل جديد يسمح باستخدام القوة العسكرية لاستهداف الدولة الاسلامية. وفي فبراير من العام نفسه, قدم الرئيس مسودة قانون جديد الى الكونغرس كان من المقرر ان يخول هذا القانون السماح بالاستمرار باستخدام القوة العسكرية لاستنزاف وهزيمة داعش, من دون السماح بالانخراط في عمليات قتالية ميدانية طويلة المدى. لكن الكونغرس لم يتبنى مسودة القانون هذه, وبالرغم من الجهود المستمرة لنقض او استبدال التخاويل الصادرة في الاعوام 2002 و 2003 الا انها لا تزال نافذه حتى هذه اللحظة. ولا تزال هذه

التخويلات القاعدة القانونية الاساسية المتوافقة مع القانون الداخلي الامريكي التي تستند عليها العمليات العسكرية المستمرة في العراق.

العمليات التي تستهدف مجموعات الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران

حتى هذه اللحظة, لم تتطرق هذه المقالة الا الى الاساس القانوني للعمليات الامريكية المضادة لتنظيم داعش في العراق. لكن وعلى اقل تقدير منذ عام 2017 – وتحديدا منذ عام 2019 صعودا – اصبحت الولايات المتحدة منجرة وبشكل متزايد الى سلسلة من الهجمات المتبادل مع الميليشيات الشيعية المحلية وغيرها من وكلاء ايران. وقد اصبحت القوات الامريكية والعناصر المساندة هدفا للمئات من الصواريخ قصيرة المدى, وعشرات من الطائرات المسيرة الانتجارية, والعبوات الناسفة المتكررة. ومنذ نهاية عام 2019, قتل خمسة مواطنين امريكيين, بما في ذلك ثلاثة جنود امريكان, وجندي بريطاني واحد, في هجمات قامت بها الميليشيات الشيعية على قواعد امريكية في العراق.

وعندما تقوم الولايات المتحدة بالرد على هذه الهجمات, فان الغارات الجوية غالبا ما تتبع اما سلسلة من الهجمات العنيفة التي تقوم بها الميليشيات, او هجوما تسبب باحداث اصابات بين صفوف القوات الامريكية. حتى هذا اليوم, اقر البيت الابيض بشن غارات جوية على جماعات الميليشيات الايرانية المدعومة من ايران على الاراضي العراقية في اربعة مناسبات: الاولى تحت ادارة الرئيس بايدن في 27 حزيران 2021, بالاضافة الى ثلاث هجمات اخرى في 29 ديسمبر 2019, 3 يناير 2020, و13 اذار 2020 تحت ادارة الرئيس ترامب. وباستثناء الغارة التي شنت في يناير والتي استهدفت الجنرال قاسم سليماني وحاشيته, استهدفت بقية الغارات منشأت متعددة للميليشيات.

وعلى العكس من العمليات المضادة لداعش في العراق, فان العمليات الامريكية بالضد من وكلاء ايران غامضة قانونيا. اولا, انه من غير الواضح اذا كان التخويل والموافقة العراقية تمتد لتشمل هذه الغارات. في واقع الامر, ادان العراق علنا الهجمات الامريكية على

الميليشيات الشيعية التي حصلت على اراضيه. وبعد الغارة التي شنتها الطائرة المسيرة والتي تسببت بمقتل سليماني والمهندس في يناير 2020, وصف رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت عادل عبد المهدي عمليات القتل هذه «كعمل عدواني على العراق وينتهك سيادة اراضيه» ذاكرا بانها « تنتهك شروط التواجد الامريكي في العراق.» وبعد الغارات الامريكية في يناير 2021 على كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء, وصفت الحكومة العراقية الهجمات بانها « انتهاك صارخ وغير مقبول لسيادة العراق وامنه الوطني.» في ذات الوقت, ان الضربات على الكثير من الميليشيات الشيعية – بالرغم ولائها الشديد لايران وللدعم الذي تتلقاه منها – هي هجمات مسلحة على الدولة العراقية نفسها, وذلك, كما تم توضيح ذلك في الاعلى, لان اغلب الفصائل الشيعية هي جزء قوات الامن العراقية عن طريق قوات الحشد الشعبي. وتستخدم الميليشيات الشيعية وانصارها هذا الوضع القانون للاغراض الدعائية, مدينين جميع الغارات الامريكية على قواتهم كهجمات على السيادة العراقية, ومطالبين برد فعل حكومي (والمزيد من الافعال الانتقامية من قبل الميليشيات) بالضد من الولايات المتحدة كقوة احتلال مزعومة.

وفي الوقت الذي تسمح فيه شروط التعاون الامريكي العراقي للولايات المتحدة بالدفاع عن نفسها من الهجمات, **تدل التصريحات الرسمية العراقية بان حكومة العراق ترفض المبررات الامريكية وراء البعض من هذه الضربات كضرورة لاغراض الدفاع عن النفس.** ومن الجدير بالملاحظة ان الادارة العراقية الحالية متعاطفة بجدية بصورة بشكل غير علني مع المأزق الذي يفرضه هذا الوضع على القوات الامريكية – لكنها مرغمة على ادانة الهجمات الاميركية علنا خوفا من الانتقام الميليشياوي – وانه من المستحيل استبعاد الحصول على الموافقة العراقية خلف الابواب المغلقة.

ومهما يكن من الامر, فقد بررت الولايات المتحدة وبشكل رسمي ضرباتها على هذه الميليشيات على انها «ضرورية ومتناسبة وتتسق مع القانون الدولي... في ممارسة حق الولايات المتحدة المتأصل في الدفاع عن النفس المنصوص في المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة.»

على اي حال, تبقى التساؤلات حول اذا ما كانت الغارات الامريكية التي تلي هجمات الميليشيات تدخل ضمن حق الدفاع عن النفس في حال غياب هجوم وشيك او هجوم فعلي. وقد وضعت ادارات امريكية متتابعة تفسيرات مختلفة لمعنى الهجوم «الوشيك», اطالت البعد الزمني لمفهوم «الهجوم الوشيك», ووفقا للتفسير الامريكي, يسمح باستخدام القوة للدفاع عن النفس في حال وجود اسلوب ممنهج لاستخدام العنف, وليس بالضرورة وجود هجوم وشيك. لكن الهجمات الامريكية بالضد من الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا تبدو بانها تذهب الى ابعد من ذلك, حيث تركز البيانات الرسمية الامريكية هجمات تم شنها في الماضي اكثر من تركيزها على التخطيط لشن هجمات اخرى.

بررت ادارة ترامب قتل سليماني والمهندس بان الاستهداف كان «استجابة لتصاعد سلسلة الهجمات.» في حين استخدمت ادارة بايدن لغة اكثر حذرا, لكنها استمرت بالتلميح الى ان الغارات تحدث كرد على صواريخ الميليشيات, مدعية على سبيل المثال بانه «نظرا لسلسلة الهجمات المستمرة من قبل الجماعات المدعومة من ايران والتي تستهدف المصالح الامريكية في العراق, امر الرئيس بالقيام باعمال عسكرية اضافية للحد وردع مثل هذه الهجمات.» ونظرا لان الغارات الامريكية التي تستهدف الميليشيات لا تحدث دائم بعد الهجمات الصاروخية او هجمات الطائرات المسيرة على القوات الامريكية مباشرة (بصورة عامة, تشن الغارات بعد عدة ايام من التعرض لهجمات يصاب فيها افراد من الولايات المتحدة), ويلاحظ بعض المراقبين ان الضربات الامريكية تبدو وانها تنفذ كنوع من انواع الانتقام. وكما لاحظت ماري الين اوكنيل, استاذة القانون في جامعة نوتردام, انه في الوقت الذي يسمح فيه القانون الدولي استخدام القوة في الدفاع عن النفس, لا وجود هناك لحق الانتقام. ويشير عادل احمد حقي استاذ القانون كلية روتغرز للحقوق الى ان الرد العسكري المتناسب لهجوم مسلح سابق, انتهي بشكل واضح, لا يعد دفاعا عن النفس بل يعتبر انتقاما مسلحاً.

واذا كان الاساس القانوني الدولي للهجمات على جماعات الميليشيات الشيعية اضعف من الاساس القانوني للعمليات المضادة

لداعش, فان الاساسي القانوني الداخلي الامريكي اضعف من ذلك بكثير. فقد اسندت ادارة ترامب استهدافها لسليماني والمهندس **بناءا على السلطات المخولة للرئيس الامريكي بموجب المادة الثانية من الدستور وعلى التخويل باستخدام القوة لسنة 2002**. وبقدر تعلق الامر بالتخويل, جادلت ادارة ترامب بان الولايات المتحدة «تستخدم القوة بموجب تخويل عام 2002 من دون الحاجة لمواجهة التهديدات التي تمثلها اجهزة الدولة العراقية فحسب, انما لمواجهة التهديدات التي تشكلها الميليشيات, الجماعات الارهابية, او اي جماعات مسلحة في العراق.» وقد تعرض هذا التاويل الى نقد كبير. **فقد رفضت الادارات الامريكية السابقة فكرة تطبيق تخويل عام 2002 على ايران (كون التخويل تم تصميمه « للدفاع عن الامن القومي للولايات المتحدة بالضد من التهديد القائم الذي يشكله نظام صدام حسين في العراق». ولتوضيح الامر, تجدر الاشارة الى ان الحكومة العراقية في الوقت الحالي هي شريك امني ستراتيجي للولايات المتحدة, وليست معتدية تسعى الى الحاق الاذي بالولايات المتحدة.**

ومن الامور التي تحسب لادارة بايدن انها لم تدع ان تخويل سنة 2002 يمنحها صلاحيات شن هجمات على جماعات الميليشيات الشيعية. **بدلا عن ذلك, تم تبرير الهجمات في زمن بايدن على اساس الصلاحيات المفوضة للرئيس بموجب المادة الثانية من الدستور.** لكن الطبيعة الاستباقية للهجمات الامريكية – يضاف اليها الطابع المتكرر للاعتداءات التي تحدث في العراق والمناطق الحدودية القريبة في داخل سوريا – ترفع من احتمالية ان يتطور الصراع الى حدود الحرب بمعناها الدستوري, الامر الذي يتطلب موافقة مسبقة من الكونغرس بناءا على المادة الاولى من الدستور التي تتعلق بصلاحيات الكونغرس الامريكي باتخاذ قرار متى تذهب الامة الى الحرب. وقد ذكرت ادارة بايدن ان هجماتها بالضد من الميليشيات الشيعية هي اجراءات منفصلة, وضمن صلاحية استخدام القوة العسكرية لمدة ستون يوما الممنوحة للرئيس وفق قانون صلاحيات الحرب لسنة 1973. وبشكل عام, تمت تفسير المادة الثانية من هذا القانون بانها تسمح بالاستخدام المحدود والقصير

المدى للقوة العسكرية – لكن الانخراط طويل المدى في الصراع يحتاج الى تفويض من الكونغرس. وخلال الاشهر القليلة الماضية, انحسرت عمليات الميليشيات الشيعية التي تستهدف بها الولايات المتحدة (ربما بسبب المناورات السياسية داخل العراق, الالتزام الايراني, وحلول شهر رمضان). واذا ما تم استئناف هذه الهجمات في المستقبل القريب (وهو الامر الذي يتوقع الكثير من المراقبين حدوثه) فانه من الممكن ان تتجاوز العمليات الامريكية بالضفد من المليشيات المدعومة من ايران في العراق عتبة صلاحيات الرئيس وتحتاج تخويلا من الكونغرس مشابه لتصريح استخدام القوة العسكرية الصادر في سنة 2002.

ما الذي سيحدث في المستقبل؟

هناك منافع ومخاطر تنبع من الاحتفاظ بوجود امريكي في العراق. ففي الوقت الذي تمت فيه هزيمة تنظيم داعش على الارض, فان هذه المجموعة بامكانها العودة من دون سابق انـذار. ومن دون الدعم الامريكي, ربما ستكون قوات الامن العراقية غير قادرة على التعامل مع احتمالات عودة داعش بفاعلية. **في الوقت ذاته, ان التواجد العسكري المستمر في العراق يهدد باحتمال ارتفاع حدة التصعيد مع ايران, خاصة في ضوء الهجمات الانتقامية المتبادلة بين القوات الامريكية والميليشيات الشيعية المدعومة من ايران, والتي لا تستطيع الحكومة العراقية نفسها السيطرة عليها بشكل كامل.**

وبالمجمل, هناك ضرورات سياسية قوية للاحتفاظ بوجود امريكي محدود في العراق لضمان استقرار العراق ولمواجهة النفوذ الايراني. وفي الوقت الذي يقر القليل بهذا الامر علنا, نظرا للحساسيات السياسية الداخلية, فان الكثير من المسؤولين الحكومين العراقيين يدعمون وجودا مستمرا للولايات المتحدة في العراق كثقل مناوئ للنفوذ الايراني ونفوذ الميليشيات الايرانية. لا يرغب العراقيون بان ان يكون بلدهم تابعا امريكيا ولا يريدون العودة الى ايام الاحتلال الامريكي, لكن اغلب العراقيين ايضا لا يريدون ان تهيمن دول الجوار على بلادهم. ان الشعور بالخوف من التبعية لايران قوي جدا بين السنة والاكراد, وسريع الانتشار بين الشيعة,

الذين دعم الكثير منهم المظاهرات المناوئة للمليشيات والسياسيين المدعومين من ايران. ان الميليشيات الشيعية محتقرة من قبل الكثير من العراقيين بسبب فسادها, وتورطها في قتل المتظاهرين والصحفيين (وحتى مسؤولين حكومين), وافلاتها من العقاب. كما ان جهود الحكومة العراقية للتحقيق والسيطرة على هذه الجماعات تعيقها القوة العسكرية لهذه الميليشيات وتمركزها في مفاصل الحياة العامة ي العراق. وللدعم الامريكي للمخابرات, وقوى فرض القانون والقضاء العراقي اساسي جدا لمنع الميليشيات الشيعية من ترسيخ قوتها في العراق. باختصار, **ان المصلحة الامريكية في شرق اوسط مستقر لا يخدمها السماح لايران ووكلائها بتعزيز سيطرتها على العراق, الامر الذي سيجعل من المليشيات الشيعية بمثابة حزب الله اللبناني, او من الممكن ان يؤدى الي تعميق التوترات الاقليمية في منطقة الخليج. ان مستقبل العراق كبلد ديمقراطي فاعل وان لم يكن مثاليا يحدده حكم القانون ومن غير المرجح ان يكون في مصلحته السماح لايران والميليشيات الشيعية بالحصول على سيطرة اكبر.**

وتبقى الحقيقة على اي حال بان مواجهة ايـران والميليشيات الشيعية هي ليست الهدف المنصوص والمصرح به للانتشار الامريكي في العراق. وينبغي على الولايات المتحدة عدم الانزلاق الى صراع جديد غير واضح المعالم مع ايران (او مع الميليشيات) بالاستناد على صلاحيات المادة الثانية في الدستور او تخويلات استخدام القوة المتقادمة والتفسيرات المطاطة لحق الدفاع عن النفس. الى الدرجة التي تستطيع القيام بالمساعدة بالوسائل الدبلوماسية وغير العسكرية (وبموافقة الحكومة العراقية), يتوجب على الولايات المتحدة الاستمرار بدعم جهود فرض القانون في العراق لمواجهة النشاطات اللاشرعية (بما في ذلك استهداف الافراد والمعدات الامريكية), في الوقت الذي يتم فيه تعزيز القضاء العراقي للتأكد من ان ينال افراد الميليشيات المعتقلون عقوبتهم في نهاية المطاف. كما يتوجب على الولايات المتحدة عدم السماح لهجمات الايرانيين والميليشيات لاجبارها على التخلي عن

شركائها في العراق, لطالما بقيت مهمة مواجهة داعش شرعية قانونينا ومصرح بها من قبل العراقيين.

واذا ما ارادت الولايات المتحدة اللجوء الى استخدام القوة في العراق سواء بالضد من داعش او غيرها من اللاعبين, فان هناك حاجة لحوار عاجل يجب ان يتناول الاسس القانونية الداخلية الامريكية لاستخدام هذه القوة. ولحل هذه الاشكالية مع ضمان دعم المصالح الامنية الامريكية, ومصالح حلفائها, وضمان احترام حكم القانون, على الادارة الامريكية والكونغرس الغاء تخويلات استخدام القوة التي تعود الى الاعوام 2001 و2002 و التفكير بعناية فيما اذا كانت هناك حاجة لتصميم تخويلات جديدة للاستجابة للتحديات الامنية التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق اليوم.

التوصيات والملاحظات:

- يخضع وجـود القوات العسكرية الامريكية في العراق والمهام المناطة بها الى جملة من القواعد القانونية والتخويلات المستندة الى القانون الدولي والقانون الداخلي الامريكي اضافة الى القوانين والموافقات الممنوحة من الحكومة العراقية.
- ان تعدد المصادر القانونية وتداخلها وتقادم بعضها والتحول في طبيعة مهام القوات العسكرية الامريكية يسهم في خلق ازمات وتوترات بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية وغيرها من الفواعل اللادولتية.
- ان الغموض القانوني وغياب الخطوط والحدود الواضحة لطبيعة ودور القوات الامريكية في العراق والتجاوز على حدود التخويلات الممنوحة لهذه القوات يعد مدخلاً لانتهاك السيادة العراقية و يسبب حرجا للسلطة التنفيذية المؤتمنة على الحفاظ على هذه السيادة.
- يتوجب على كل من العراق والولايات المتحدة مراجعة جميع الاسس القانونية الحاكمة لعمل القوات الاجنبية في العراق, ومراجعة جميع التخاويل والتصريحات التي تم منحها للقوات الدولية اثناء فترة احتلال داعش للاراضي العراقي لانتفاء مسبباتها, ووضع صيغ مستحدثة توضح بشكل لا يقبل اللبس ابعاد عمل القوات الدولية وحدود مهماتها.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها مركز غداً لادارة الصراع في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المركز فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المركز ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المركز حصراً.

الامر الرابع: يسر المركز استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المركز مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً
Tomorrow لإدارة الصراع

مركز غداً لإدارة الصراع

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks